27 أبريل/نيسان

مصر: على السلطات التحقيق بشكل فعال في وفاة محامين أثناء احتجازهما

طالبت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم السلطات المصرية بضمان تحقيق سريع، محايد وفعال في وفاة المحاميين إمام عفيفي وكريم حمدي أثناء احتجازهما في قسم شرطة المطرية.

وفي 10 أبريل/نيسان، تم الإعتداء وإلقاء القبض على المحامي إمام عفيفي، الذي كان يبلغ من العمر 63 سنةً، في منطقة المطرية في إطار مظاهرة ضد الحكومة. وتم احتجازه في قسم المطرية، حيث يزعم أنه تعرض للتعذيب، بما في ذلك ضرب حاد على الرأس، ونقله في 11 نيسان/أبريل من قسم الشرطة إلى مستشفى المطرية. ولقد أشار تقرير طبي صدر في نفس اليوم وتمكنت اللجنة الدولية للحقوقيين من الحصول عليه أن إمام عفيفي دخل إلى المستشفى نتيجة تعرضه لصدمة قوية على مستوى رأسه. وتوفي إمام عفيفي في المستشفى في 22 نيسان/أبريل.

وفي 22 فبراير/شباط، تم توقيف واستجواب محام آخر كريم حمدي للاشتباه في انتمائه إلى الإخوان المسلمين، وهي منظمة محظورة، والمشاركة في مظاهرة ضد الحكومة بدون إخطار. وورد أن كريم حمدي تعرض خلال احتجازه في قسم شرطة المطرية للضرب بشدة على مستوى العنق، والصدر والبطن. وتوفي بعد يومين من نقله إلى المستشفى.

ولقد تم توجيه تهمتي تعذيب وقتل كريم حمدي إلى عضوين من جهاز الأمن الوطني عقب إخطار وجهته نقابة المحامين إلى مكتب المدعي العام.

وتشعر اللجنة الدولية للحقوقيين بقلق شديد إزاء وفاة كل من إمام عفيفي وكريم حمدي خلال احتجازهما في قسم الشرطة اللتان تندرجان ضمن حملة واسعة ومتواصلة تستهدف مئات المحامين منذ 2013، بما في ذلك المحامين الذين يدافعون عن المعارضين السياسيين للنظام ونشطاء حقوق الإنسان، والمحامين الذين يمارسون حقهم في حرية التجمع والتعبير.

وبموجب المعايير الدولية، يجب أن يتمكن المحامون من مزاولة واجباتهم المهنية بدون عوائق، أوترهيب، أومضايقة أو تدخل. ولا يجوز ربط المحامين بموكليهم أو بقضاياهم أوتعريضهم للاعتقال التعسفي والاضطهاد بسبب القيام بمهامهم.

"على السلطات المصرية التحقيق بشكل فعال وملاحقة كل المسؤولين عن تعذيب وقتل إمام عفيفي وكريم حمدي خلال فترة احتجازهما في مركز الشرطة ومساءلة أي شخص مسؤول عن سلوك غير مشروع،" قال سعيد بنعربية مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "على السلطات وضع حد لحملة المضايقة والاضطهاد المتواصلة ضد المحامين لمجرد قيامهم بواجباتهم المهنية أو فضح انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاعتقالات والملاحقات التعسفية."

خلفية

حسب المعلومات المتوفرة للجنة الدولية للحقوقيين، تشمل الاعتداءات ضد المحامين منذ سنة 2013 الحالات التالية:

في 23 نيسان/أبريل، استدعي ستة محامين للاستجواب على خلفية مشاركتهم في مظاهرة في 9 مارس/آذار للتنديد بوفاة المحامي كريم حمدي. ولقد سبق لهؤلاء المحامين الطعن في قرار النائب العام بحظر النشر في قضية كريم حمدي أمام القضاء.

وفي 23 مارس/آذار2015، تم توجيه تهم ضد محامية حقوق الإنسان، عزة سليمان، بخرق النظام والسلم العامين بموجب قانون التظاهر لعام 2013، وذلك بعد تطوعها بتقديم شهادة ضد الشرطة في قتل ناشطة حزب التحالف الشعبي الإشتراكي شيماء الصباغ في 24 يناير/كانون الثاني 2015. ولاحقاً، عدل مكتب مدعي عام قصر النيل في القاهرة صفتها من شاهدة إلى متهمة.

وفي 9 فبراير/شباط 2015، تم الحكم على محامية حقوق الإنسان ماهينور المصري بسنتين سجنا بعد أن حضرت قسم شرطة الرمل في الإسكندرية في مارس/آذار 2013 لأجل الدفاع عن المتظاهرين. وتم الحكم على ماهينور بموجب تهم تتعلق بشتم موظفين حكوميين وممثلي السلطات خلال قيامهم بعملهم، ومحاولة اقتحام قسم الشرطة.

كما أحيل ثلاثة محامين، بسمة زهران، محمود بلال وأسامة المهدي، إلى التحقيق في 3 سبتمبر/أيلول 2014 بسبب "الإخلال بإجراءات الجلسة وإثارة الشغب في المحكمة" بسبب إصرارهم على سماع موكلهم، أحمد دومة، خلال جلسة المحاكمة. وكان أحمد دومة، وهو مدافع عن حقوق الإنسان، قد وضع داخل قفص زجاجي كاتم للصوت أثناء المحاكمة.

وفي 5 يوليو/تموز2013، تم إلقاء القبض على عبد المنعم عبد المقصود بينما كان يحاول حضور جلسة استجواب موكليه، نائب المرشد العام للإخوان المسلمين، رشاد بيومي، ومحمد سعد الكتاتنى. ولقد تم احتجازه إلى ان أطلق سراحه بكفالة في 2 سبتمبر/أيلول 2014.

للاستعلام:

أليس غودإيناف، المستشارة القانونية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: 447815570834، البريد الالكتروني: alice.goodenough@icj.org

نادر دياب، المستشار القانوني المساعد فب برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف 41229793804، البريد الإلكتروني: nader.diab@icj.org